﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٠٣﴾ [المائدة: 103]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الـــرّبـــطُ بين منـعِ الأسئـلـةِ المُستنكَرةِ شرعًا، وبين تحريمِ ما ليس محرّمًا عندَ الله:

مناسبةُ هذه الآيةِ لما قبلَها أنّ الحقَّ ﷻ، منعَهم منَ السّؤال عن أمورٍ ليست منَ اختصاصِهم، منعَهم كذلك من أمورٍ التزموا بها مع حاجتِهم إلى الانتفاعِ بها، فأبطلَها اللّه وهي تشريعُهم البَحيرةَ والسّائبةَ والوصيلةَ والحامِي، "ولما فرغ من زجرهم عن أن يُشرّعوا لأنفسِهم أو يسألوه عن أن يُشرّع لهم... قال معلِّلًا بختام الآية الّتي قبلَها: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: 103]"[1]، أي ما شرعَ اللّه هذه الأمورَ، ولا جعلَ من بَحيرةٍ ولا سائبةٍ ولا غيرِها، منَ الّتي يجعلونَها منَ الدّين ويُجَرّمون من يتعرّضُ لها.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

البَحيرةُ النّاقةُ بعد خمسةِ أبطُنٍ، يُذبح ذكرُها، وتُحرَّمُ على الذّبح أُنثاها

1) ﴿بَحِيرَةٍ﴾: اسمٌ على وزن فعيلة بمعنى مفعولة، مشتقّةٌ من (بَحَرَ)، وهي "المشقوقةُ الأُذنِ بنتُ السَّائبةِ الَّتي تُخلَّى مع أُمّهَا، وهذَا قولٌ من فسَّرها، بأنَّهَا النَّاقةُ إذا نتجت خمسةَ أبطنٍ، فإن كانَ الخامسُ ذكرًا، ذبحوهُ وأكلوهُ، وإن كانَ أنثَى، شقُّوا أذنهَا وخلَّوهَا مع أُمّها"[2]، وفيه أقوال أخرى قريبةٌ، وهو مُتأتٍّ من بحرتَ أذنَ البعير بحرًا، إذا قمتَ بشقّها شقًّا كبيرًا واسعًا[3]، كي تُعرفَ وينطبق عليها الوصفُ، فلا يُتعرّضُ لها.

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرَر: 6/318.
(2) الفيّومي، المصباح المنير: 1/36.
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (بحر).

السّائبةُ أن تُترك النّاقةُ فلا يُنتفعُ بها ولا تركبُ

2) ﴿سَآئِبَةٍ﴾: اسمٌ على وزن فاعلة، وهو من (سَيَبَ)، يقال "سابَ الماءُ وانسابَ إذا جرَى، وانسابَ فُلَانٌ نحوكُم: رجَعَ، وسَيَّبَ الشّيءَ: تركَه. وسَيَّبَ الدَّابَّةَ، أَو النّاقةَ، أَو الشّيءَ: تركَه"(1)، فالمعنى منَ التّرك وعدم التّقييد، ومعنى السّائبةِ في الآية أن تُترك النّاقةُ "سائبةً أَي تُسيَّبُ فلا ينتفعُ بظهرِهَا، ولا تُحَلَّأُ عن ماءٍ، ولا تمنعُ من كلأ، ولا تركبُ"(2)، وقد يكونُ معنى هذا التّرك متعلِّقًا بالعبد المملوكِ، فيُعتقُ ويقولون: هو سائبة(3)، والمتعلِّق بالنّاقة هو الأشهرُ.

الوصيلةُ الأنثى الّتي تُولد منَ الشّاة مع ذكرٍ، فيقولون: وصلت أخاها فلا تُذبحُ

3) ﴿وَصِيلَةٍ﴾: اسمٌ على وزن فعيلة أصلُها من (وَصَلَ)، "يدلُّ على ضمِّ شيءٍ إلى شيءٍ، حتَّى يعلقَهُ، ووصلتهُ بهِ وصلًا، والوصلُ ضدُّ الهجرانِ"(4)، أمّا الواردُ في الآية فـ"هي الأنثى الّتي تُولد منَ الشّاة مع ذكرٍ، فيقولون: وصلت أخاها فلا يذبحونها"(5)، وتحتمل معنًى آخر، وهو أنّ "الشّاة إذا ولدت ستّة أبطُن عَناقَين عناقَين، وولدت في السّابع عَناقًا وجَديًا، قالوا: وصلت أخاها فأحلّوا لبنَها للرّجالِ وحرّموه على النّساءِ"(6).

الحامي الفحلُ يضربُ عشرة أبطُنٍ، فيحمي ظهرَه، فلا يُركبُ ولا يُحملُ عليه

4) ﴿حَامٍ﴾: اسمُ فاعلٍ منَ الثّلاثي (حَمَيَ)، من حمى يحمي، فهو حامٍ أو الحامِي، حُذفت ياؤه عند التّنكير، وعُوّض منه التّنوينُ، ومعناه الدّفعُ والمنعُ(7)، فالحامي هو المانعُ والمدافعُ، وله معنى آخر، بمعنى الحرارةِ المتولّدةِ منَ المعادن ونحوِها، أمّا المرادُ في الآية، فهو

(1) ابن منظور، لسان العرب: (سيب).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (سيب).
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (سيب).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وصل).
(5) السّمين، عمدة الحفّاظ: (وصل).
(6) السّمين، عمدة الحفّاظ: (وصل).
(7) الزّبيدي، تاج العروس: (حمي).

من باب المنعِ والدّفع، فإنّ الحامي "هو الفحلُ يضربُ عشرةَ أبطُنٍ، يقولون: قد حمَى ظهرَه، فلا يُركبُ ولا يُحمل عليه"[1].

5) ﴿يَفْتَرُونَ﴾: فعلٌ مضارع مسنَدٌ لواو الجماعة، أصلُه من (فَرَيَ)، ومعناه العامُّ منَ التّقطيع[2]، فرى الشّيءَ يَفريه، بمعنى يقوم بتقطيعه، بما يؤدّي للعجبِ، ومعنى يفترون في الآية، منَ الافتراء، وهو "افتعالٌ منَ الفري، أو الإفراءِ، وهو أقبحُ الكذب، أو الكذبُ مع التّعمّدِ"[3]، فالافتراءُ أشدُّ منَ الكذبِ، فهو كمن يُقطّعُ الحديثَ قِطَعًا قِطَعًا، بما يُعجب الآخرين وهو فيه كاذبٌ.

6) ﴿يَعْقِلُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مسنَدٌ لواو الجماعة، جذرُه من (عَقَلَ)، الفعلُ منه عقل يعقِلُ، والأصلُ دلالتُه "على حُبسةٍ في الشَّيءِ، أَو ما يُقاربُ الحُبسَةَ من ذلكَ العقلِ، وهو الحابسُ عن ذميمِ القولِ والفعلِ"[4]، وفيه الكثيرُ منَ المعاني الأخرى، لكنّها تدورُ في فلَكِ الحبس والمنعِ، فالعقلُ يحبسُ الإنسانَ، ويمنعُه منَ ارتكاب المحظوراتِ، ومن هذه المعاني العلمُ، والحِجرُ، والنُّهيَةُ، وأنّه ضدُّ الحُمق، وهو العلمُ بصفاتِ الأشياءِ، من حُسنِها وقُبحِها، وهو العلمُ بخيرِ الخَيرين، وشرّ الشَّرَّين، وغيرِ ذلك[5]، وقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، في هذه الآيةِ، بمعنى لا يتدبّرون ولا يفقهُون ما يفعلون، وقد حُذف المفعولُ به اختصارًا[6]، والعقلُ آلةُ الإدراك، والفارقُ بين الإنسان وباقي المخلوقات العجماء الّتي لا عقلَ لها، ولهذا كانتِ النُّخبةُ العاقلةُ، هي محلَّ الاحترامِ والتّنويهِ، وكانتِ الكثرةُ الّتي لا تعقل، محلَّ ذمٍّ وقدحٍ وتنديدٍ، وأنّ ما يقعُ منَ اختلالِ الموازين، إنّما هو بفعل مَن لا يَعقِلونَ ولا يَهتدونَ.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الآيةُ تتحدّثُ عن تحريمِ بعضِ البدعِ الّتي ابتدعَها العربُ في أيّام الجاهليّةِ، وعن

(1) السّمين، عمدة الحفّاظ: (حمي).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فري).
(3) السّمين، عمدة الحفّاظ: (فري).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عقل).
(5) الزّبيدي، تاج العروس: (عقل).
(6) شيخلي، بلاغة القرآن في الإعجاز: 3/182.

تقليدِهم الأعمى للآباء، معَ معرفة بعضِهم للحقِّ، ولكنّهم يَفترون على الله سبحانه الكذبَ، تعصُّبًا وشهوةً وعنادًا، ومن هذه البدعِ البَحيرةُ، والسّائبةُ والوصيلةُ، والحامِي، فهذه أشبهُ ما تكونُ بتشريعاتٍ شرّعها العربُ لأنفسهم، فجاءتِ الآياتُ نافيةً أن تكون هذه الأمورُ من شرع الله وكتابه ودينِه، بل هي أمورٌ اختلقوها بأهوائِهم، فجاءت الآيةُ لإيضاح ذلك، وسدِّ الباب على كلِّ من يتجرّأُ على التّشريع نيابةً عنِ الله، دون أن يأذَنَ له أو يكلِّفَه بذلك، وهو منهجٌ واضحٌ وصارمٌ، في التّصويب العَقديِّ والتّشريعيِّ، لبناءِ مجتمعٍ سليمٍ ومُنسجمٍ مع مرادِ الله وأحكامِه.

التّقليدُ عن جهالةٍ، من أسبابِ الانحرافِ والضّلالةِ

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالةُ دخولِ ما النافيةِ على الفعلِ الماضي في قوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ﴾:

﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ﴾، ما نافيةٌ داخلةٌ على الفعلِ الماضي، ودخولُ ما النّافيةِ على الفعل الماضي مؤذنٌ بقوّةِ نَفي الفعلِ وما يستتبعُ من أحكامٍ؛ لأنّه إذا "قال لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل؛ لأنّه كأنّه قال (واللّه لقد فعل، فقال: واللّه ما فعل)"[1]، ومعنى ذلك أنّ النّفيَ هنا ﴿مَا جَعَلَ﴾، هو بمنزلة ردٍّ على من ادّعى ذلك، حالفًا باللّه، فكأنّهم قالوا: (لَقَد جَعَلَ اللّه)، أي (وَاللّهِ لَقَد جَعَلَ اللّه)؛ لأنّ اللّام لامُ القسم، وعلى ذلك ففي ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ﴾ منَ القوّةِ ما يُوازي نفيَ القسم، ومعلومٌ أنّ القسمَ أسلوبٌ من أساليبِ التّوكيد، فاختار (مَا) وأدخلَها على الفعل الماضي، لتحقيقِ قُوّة نفيِ الفعلِ، ودورُ الرّسول لم يكن سهلًا، فإنّ من أراد أن يتصوّرَ، بعُمقٍ وشموليّةٍ، شدّةَ وطأةِ العادات، وعِظمَ مسؤوليّةِ الرُّسُل، حيَال تغييرٍ طَفريٍّ وجذريٍّ لعادات قومِهم، ومواريث آبائِهم، ممّا مَرَنُوا عليها وتناقلوها كابرًا

النّفيُ في قولِه: (ما جعل)، ردٌّ على من ادّعى ذلك حالفًا بالله

(1) سيبويه، الكتاب: 3/117.

عن كابر، وجيلًا عن جيل، فعليه أن يتصوّرَ فحوَى هذه الآيةِ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، خاصّةً وأنّ العربَ قد اتّخذوها شعائرَ لدينهم، عبرَ مئاتِ السّنين، وربّما آلافها، فالآيةُ أعادتِ الأمورَ إلى نصابِها، فأحلّت ما كان حرامًا، وحرّمت ما كان حلالا، ممّا خرج به الجاهليّون عن ملّةِ إبراهيم، وشرائعِ الأنبياء أجمعين، والرّسولُ الّذي تلقّى هذه الأحكامَ، مهمّتُه العودةُ بالبشريّةِ إلى الأصلِ الفِطريِّ، وردُّ الأمورِ إلى نصابِها الحقِّ، رُغمَ العنَتِ والمقاومةِ، وهو به جديرٌ، ولا ينبّئُك مثلُ خبير[1].

معاني الفعل ﴿جَعَلَ﴾ في قوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾:

طرافةُ ما اشتقّه الإمامُ الطّبريُّ، من أسماء المحرّماتِ الأربعِ، في باب جناسِ الاشتقاقِ

﴿جَعَلَ﴾ فعل يدلّ على المُضيّ، وهو يأتي على عدّة أضرب[2]، والوارد هنا ممّا يتعدَّى لمفعول واحد، وما كان يتعدّى لمفعول واحد يأتي في لسان العربِ بمعنى أوجد وأوجبَ[3] وهو قريبٌ من معنى خلَقَ، إلّا أنّ كلَّ هذه المعاني لا تتوافقُ مع سياق الآيةِ، فجعل "في هذه الآيةِ لا يتّجهُ أن تكونَ بمعنى خلَقَ اللّه؛ لأنّ اللّه تعالى خلقَ هذه الأشياءَ كلَّها"[4]، وأرجحُ الأقوال أنّ معنى ﴿جَعَلَ﴾ هو سنّ وشرّع[5]، أو ما رادفها بالمعنى، ومن لطيف ذلك ما عبّر عنه الإمامُ الطّبريّ، في أنّه اشتقَّ من كلِّ أسماء هذه المحرّمات فعلًا، وجعله من باب الجناس اللّفظيّ، ممّا يمكنُ أن يُجعل من باب تجنيس الاشتقاق[6]، فقد فسّرَ نفيَ الجعل، على أنّه "ما بحرَ اللّه بحيرةً، ولا سيَّب سائبةً،

(1) صافي، الجدول: 4/39.

(2) قد يكون أوجدَ وخلقَ، كقولهِ تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ [الرعد: 3]، وقد يكون بمعنى الاعتقاد والظّنّ، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: 19]، وقد يكون بمعنى الشّروع مثل (جعل السّائق يحدو)، وقد تكون بمعنى التّصيير والتّحويل، كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ٢٣﴾ [الفرقان: 23].

(3) السّيوطي، همع الهوامع: 1/539.

(4) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 2/247.

(5) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/247.

(6) ويسمّى الاقتضابَ أيضًا، ومنهم من عدّه أصلاً برأسه، ومنهم من عدّه أصلًا في التّجنيس، وهو أن يجئ بألفاظٍ يجمعها أصلٌ واحد في اللّغة... كقوله تعالى: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾ [البقرة: 276]، فقد جنّس بين (الرّبا) و(يربي). النّويري، نهاية الأرب: 7/95.

ولا وصل وصيلةً، ولا حَمَى حاميًا، ولكنّكم الّذين فعلتُم ذلك، أيّها الكفرةُ، فحرَّمتمُوه افتراءً على ربكم"[1]، فجعل لكلّ واحدةٍ من هذه المحرّمات فعلًا مشتقًّا منها، وعُدّتُه في ذلك ما ورد من حديث الرّسول الأكرم ﷺ: «رَأَيتُ عَمرَو بنَ عَامِرٍ يَجُرُّ قُصبَهُ فِي النَّارِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَن سَيَّبَ السَّائِبَةَ، وَبَحَرَ البَحِيرَةَ»[2]، وفي ذلك جمعٌ لما اختُلِف فيه، في معنى جعل الّذي فُسّرت دَلالتُه على معانٍ عديدةٍ، هي ما أَنزل، وما أَمر، وما شرعَ وما حَكم، وما أوجبَ وسوى ذلك، فيما جعله آخرون ممّا يتعدّى إلى مفعولَين، حُذف أحدُهما، كأن يكونَ بمعنى (صيّر)، وهو أضعفُ من سابقه؛ لأنّ فيه تأويلًا وتقديرًا، وعدمُ التّأويل أولى منَ التّأويل عند النّحويين، وجعله آخرون على معنى سمّى[3]، وهو أيضًا ممّا يقتضي وجودَ مفعولين، حُذف أحدهما "فعلى هذا يكونُ بحيرةٌ أَحدَ المفعولين، والآخرُ محذوفٌ؛ أَي مَا سمَّى اللّه حيوانًا بحيرةً"[4]، فيدخلُ في دائرة التّقدير والتّأويل، فيكون حكمُه حكمَ تقديرهم: صيّر، ولعلّ الرّاجحَ من كلِّ هذه الأقوال (ما شرع اللّه) عامّةً، أو المعنى الذي جادت به قريحةُ الطّبريّ، من أنّه جعل لكلّ اسم فعلًا مخصوصًا، لكنّه يندرج تحت فعل التّشريع (شَرَعَ)، والفاعلُ هنا لفظُ الجلالة (اللّه)، عبّر بهذا الاسم، ليخلعَ على الأسلوب فخامةً وجزالةً وهيبَةً؛ لأنّه أعرفُ المعارفِ.

الأثرُ اللّغويُّ والدّلاليُّ لحرف الجرّ ﴿مِنۡ﴾ في قوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾:

﴿مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾ لما كان الفعلُ ﴿جَعَلَ﴾ متعديًا بنفسه، في أصله أو بحسب تقديراتِ المفسِّرين، والمُعربين، والنّحويين، فإنّ وجودَ

القرآنُ الكريمُ منزّهٌ عن أن يُزاد فيه شيءٌ، أو يُنقصَ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 11/116.
(2) الإمام أحمد، المسند، الحديث رقم: (8787).
(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/237.
(4) العكبريّ، التّبيان: 1/464.

الحرف ﴿مِنۡ﴾ هنا، له أثرٌ لُغويٌّ ودَلاليٌّ؛ لأنّه يجبُ أنّ يليَ الفعلَ الاسمُ المنصوبُ، إلّا أنّه قد وليه ﴿مِنۡ﴾، وهو حرف جرٍّ زائدٌ عند النّحويين، وهو للتّوكيدِ عند المفسّرين؛ لأنّ القرآنَ الكريم منزّهٌ عن أن يزاد فيه شيءٌ، أو يُنقص، قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: 38]، وزيادته قائمةٌ على بابِها عند النّحويين لأنّه مستكملٌ لشروط الزّيادة[1].

دخولُ ﴿مِنۡ﴾ في سياق النّفي، يجعلُها للجنس، بما يُشبهُ (لا) النّافية للجنس:

عبارةُ (مَا جَعَلَ) نفيٌ بليغٌ، وتنزيهٌ لله تعالى، أن يُشرِّع معه غيرُه

أمّا الأثرُ الدّلاليُّ، فهو التّوكيدُ الّذي يخلعُه الحرفُ على الجملة، والمقصودُ هنا توكيدُ النّفي؛ لأنّ الجملةَ في سيّاق النّفي، واشتراطُ دخولِها على النّكراتِ يجعلُها مع سياق النّفي للجنس كلِّه، فتكونُ في المعنى كَلَا النّافيةِ للجنس الّتي توصف بأنّها مؤكِّدةٌ للنّفي، وهذا المعنى واقعٌ هنا، وهو متناسبٌ أيَّما مناسبةٍ مع دخول (ما) على الفعل الماضي، في أنّه يكونُ جوابًا للجملة المصدَّرةِ بلام يقعُ جوابًا للقسم، فهناك توكيدٌ، وهنا توكيدٌ أيضًا، وفيه نفيٌ بليغٌ في أنّ الله تعالى ﴿مَا جَعَلَ﴾، بمعنى: لم يُشرّع هذه المدَّعَياتِ الّتي ادّعيتُموها، فنفى ادّعاءَهم بما يناسبُه (ما فعل)، وزاده نفيًا مؤكّدًا بزيادة ﴿مِنۡ﴾ الّتي تنفي مطلقَ الجنس، ولا تحتمل فردًا من أفراده، ويوضّحُ ذلك قولُه تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٍ﴾، أي ما حرّمَ هذه الأنواعَ الأربعةَ الّتي شرّعتُم فيها لأنفسِكم، ما لم يُشرّعِ اللّه، والبحيرةُ مفعول به محلًّا، وهي "فَعِيلَةٌ بمعنى مفعُولةٌ، ولحقتها التّاءُ على غير قياس؛ لأنّها جُرّدت منَ الوصفيّةِ وأصبحت بمعنى الجوامدِ"[2].

(1) لكي يكون الحرفُ زائدًا، يُشترطُ أن يسبقَه نفيٌ، أو شبهُه، وأن يباشر النّكرة، كقولنا: (ما جاءني من أحد). المبّرد، المقتضب: 4/420.
(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/31.

تقديمُ المسبَّبِ على السّببِ ظاهرٌ في قولِه: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ﴾:

توالي المعطوفاتِ بالنّفي المشترَك، تأكيدٌ للحُكم وتقريرٌ له

عطفَ على البحيرةِ السّائبةَ، وهي اسمُ فاعلٍ مؤنّثٌ، مع تكرار النّفي، لكن هذه المرّة بالحرف (لا)، وسرُّ تقديم البَحيرة على السّائبة، أنّ النّاقة الّتي تُسمّى البحيرةَ، هي ابنةُ السّائبةِ[1]، فهو تقديم المسبَّب على السّبب، أو تقديم الفرع على الأصل، وعطفَ عليها الوصيلةَ، وهي فعيلة بمعنى فاعلة، بتكرار النّفي أيضًا، وتكرارُ أداة النّفي أفخمُ وأقوَى وآكدُ؛ لأنّ تكرارَ أداة النّفي فيه تقويةٌ للنّفي، فإنّه يجوزُ لغةً أن يقال: (ما جعل اللّه من بحيرةٍ وسائبةٍ ووصيلةٍ وحامٍ)، لكنّ التّعبيرَ القرآنيَّ في هذه الآيةِ أفخمُ وأقوى وآكدُ، فهو على طريقة: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: 07].

تسميةُ الوصيلةِ لأنّها وصلت أخاها أو وصلت أنثَى بأنثَى:

الوصيلةُ اسمٌ اخترعه الجاهليّون، مُستغلِّين سذاجةَ عُقولِ العامّةِ

والوصيلةُ الأنثى "منَ الغنم إذا ولدت الشّاةُ أنثى، فهي لهم، وإذا ولدت ذكرًا، فهو لآلهتهم، فإن ولدت ذكرًا وأنثى، قالوا: وصلت أخاها"[2]، ولها معنًى آخر، وهو أنّ "الشّاة تلدُ أنثَى بعدَ أنثَى، فتسمَّى الأُمُّ وصِيلَةً، لأنّهَا وصلت أنثَى بأنثَى"[3]، وهنا تأخّرت في التركيب؛ لأنّ ما بعدها أعظمُ شأنًا منها وأفيدُ لأهل مكّةَ في معاشهم ونُسكهم، فقد جعلها اللّه هديًا للكعبة.

علّةُ تأخيرِ الحامِي، جريًا على تفضيل الإناثِ، باعتبارها مصدرَ التّناسُل والبركةِ:

كونُ الفحل قد نتجَ من صلبِهِ عشرةُ أبطُنٍ، لا يبرّرُ تجميدَ الانتفاعِ به

عاد إلى الإبل وعطف عليها الحامِي، وهو "اسم فاعل من حمَى يَحمي إذا منعَ"[4]، وهو اسمٌ منقوصٌ تُحذف ياؤه مع التّنكير مع

(1) الفرّاء، معاني القرآن: 1/322.
(2) المنتجب الهمذانّي، الكتاب الفريد: 2/507.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/73.
(4) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/31.

تكرار النّفي، والعودُ هنا لذكَرِ الإبل، وهو ترتيبٌ من باب تقديم الأفضل على المفضول؛ فإنّ الإناثَ في الحيوان أفضلُ عند البشرِ منَ الذّكور، فبها تتكاثرُ وتحصلُ البركة، يُؤيّدُه أنّ الحقَّ ﷻ قدّم الثّلاثةَ الأُولَ وهنَّ منَ الإناث، وأخّر الحامي المذكّر، وهو "الفحلُ إذا رُكبَ ولدُ ولدِهِ، ويُقالُ إذا نتجَ من صلبِهِ عشرةُ أَبطنٍ"[1]، ولم يختلف في تذكيره.

أسبابُ تنكير المحرّماتِ الأربعِ: ﴿بَحِيرَةٍ﴾ و﴿سَآئِبَةٍ﴾ و﴿وَصِيلَةٍ﴾ و﴿حَامٍ﴾:

تحريمُ الله حكمةٌ باصرةٌ، ووقايةٌ باطنةٌ وظاهرةٌ

لتنكير هذه المحرّمات الأربع ﴿بَحِيرَةٍ﴾ و﴿سَآئِبَةٍ﴾ و﴿وَصِيلَةٍ﴾ و﴿حَامٍ﴾، سببان: الأوّل لفظيٌّ، والثّاني معنويٌّ، فأمّا اللّفظيّ، فالتّنكير شرطٌ لدخول (مِن) المؤكِّدةِ، فمن شروطِها أنّ تباشرَ النّكرةَ لتُعطي قوّةً في التّوكيد، فإنّ ﴿مَا﴾ آنئذٍ تكون لنفي الجنس، وهذا الشّرطُ وإن كان لفظيًّا، وهو ممّا تقتضيه الصّناعةُ النّحويّةُ، إلّا أنّ مؤدّاه جانبٌ دَلاليٌّ، كما مرّ آنفًا، وأمّا السّبب المعنويُّ في أسباب التّنكير فهو دَلالتُه على العموم، وأنّ الأمر ليس مقصورًا على ما كان يحرّمُه العربُ على أنفسِهم، منَ اتّخاذ البحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ والحامِي.

التّحريمُ ليس من بابِ التّخصيصِ المغلَقِ، بل كلُّ عملٍ مُشابهٍ له يأخذُ حُكمَه:

في الآيةِ تحريمُ الأمورِ الأربعةِ، واستُنبِطَ منه تحريمُ تعطيلِ المنافعِ

وتحريمُ هذه المذكوراتِ الأربعِ ليس من باب التّخصيص، بل إنّ أيَّ عملٍ مُشابهٍ لعملِهم هذا، فإنّه داخلٌ في هذا التّحريم، فإنّ "في الآيةِ تحريمَ هذه الأمورِ، واستُنبِط منه تحريمُ جميعِ تعطيلِ المنافع"[2]، وهذا ما يُؤدّيه التّنكيرُ، وهو الدّلالةُ على العُموم والشّيوعِ، ثم إنّ تعدّدَ الرّواياتِ والأقوالِ في معاني البَحيرةِ والسّائبةِ والوصيلةِ

(1) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/108.
(2) القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2188.

والحامِي، يُوحي "بأنّ العربَ كانت تختلفُ أفعالُهم فيها، والمرادُ من هذه الجملةِ ردٌّ وإبطالٌ لما ابتدعَه أهلُ الجاهليّة"[1]، وهذا ما تُؤدّيه النّكرةُ من معانٍ، وأنّ الغرضَ هو تحريمُ الفعلِ الصادرِ منهم وما شابَهه على مرّ العُصور والأزمنةِ.

اجتماعُ أساليبَ توكيديّةٍ في: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾:

غايةُ التّوكيدِ في هذه الآيةِ بيانُ أهميّةِ الحُكمِ الرّبانيّ والإشارةُ إلى توخّيه

الكلامُ في لغة العرب، لا يخلو من أنّ يكون مؤكّدًا أو غير مؤكّد، والتّوكيدُ على أنواعٍ، منه لفظيٌّ ومنه معنويٌّ، ومنه توكيدٌ بالحروف وغيرُ ذلك منَ الأساليب التّوكيديّةِ، والتّوكيدُ قسمٌ من أقسام التّوابعِ المعروفةِ، وهو وإن كان تابعًا، فإنّ فائدتَه عظيمةٌ، فهو "يُذكر تقريرًا لمتبوعِه، بُغيةَ رفعِ احتمالِ إرادةِ المجازِ، أو رفعِ احتمالِ السَّهو والغلط"، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ﴾ [الأنعام: 38]، فالطّائر عادةً يطير بجناحَيه، والتّوكيدُ في قولِه: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾، رفعَ احتمالَ المجازِ[2]، كقولِه تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ﴾ [الإسراء: 13]، وقد تجتمعُ عدّةُ أساليبَ توكيديّةٍ، في القطعةِ القرآنيّة الواحدةِ، والغايةُ من ذلك بيانُ أهميّةِ الحُكم الرّبانيّ والإشارةُ إلى تَوخّيه، كقولِه تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾.

نفيُ الفعلِ الماضِي باللّفظِ (ما) النّافيةِ، من أساليبِ التّوكيدِ في الآيةِ:

نفيُ الفعلِ الماضي بـِ(مِن) الزّائدةِ، مع الفعلِ المتعدّي بنفسه، أسلوبُ توكيدٍ

قد اجتَمعَتْ عدّةَ أساليبَ توكيديّةٍ في هذه القطعةِ القرآنيّة، أوّلُها أنّه نفَى الفعلَ الماضي بالحرف ﴿مَا﴾، والنّفيُ بما هو جوابٌ لمن جُعلَ في كلامه القسمُ، لمّا رأينا أنّ قولَهم لقد فعل، فإنّ نفيَه يكونُ بـ(ما) فعل، والقسمُ أسلوبٌ من أساليبِ التّوكيدِ في لسان

(1) الآلوسي، روح المعاني: 7/43.
(2) عضيمة، دراسات في أسلوب القرآن الكريم: 4/5.

العربِ، ففي قولِه: ﴿مَا جَعَلَ﴾ مَسحةٌ توكيديّةٌ أُعطيت للجُملة، ثمّ عبّر بلفظ ﴿مِنۡ﴾ الزّائدةِ الّتي تُفيد التّوكيدَ، بأن قرنَها مع الفعل المتعدِّي بنفسِه ﴿جَعَلَ﴾، و﴿مِنۡ﴾ هذه أضافت توكيدًا للجملة في أنّها أريدَ بها الجنسُ لدخول النّكرة في سياق النّفي.

قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ جملةٌ معطوفةٌ على سابقتِها مع الاستدراكِ:

من أساليبِ التوّكيدِ تكرارُ النّفي مع المعطوفاتِ

هناك تكرارُ النّفي مع المعطوفاتِ، وهذا التّكرارُ يُرادُ لعدّةِ معانٍ، ومعنى ذلك أنّه أدخلَه في حيِّز التّأسيسِ، ومعلومٌ أنّ ثمّةَ علائقَ بين التّكرارِ والتّأسيسِ، من جهةِ أنّ التّكرارَ قد يكونُ تأسيسًا إذا أفادَ المعانيَ الجديدةَ، في أنّه أراد أن ينتهُوا عن هذه الأربعةِ منفردةً ومجتمعةً، وكي لا يذهبَ الظّنُّ أنّ البحيرةَ أصلٌ والبواقي تبعٌ، كما هو حالُها في العطفِ، بل كرّرَ (لا) مع كلِّ واحدةٍ لبيان أهمّيتها، وأنّها وإن كانت تابعةً لفظًا للأولى، إلّا أنّها مستقلّةٌ عنها في المعنى، فهذه ثلاثةُ أساليبَ منَ التّوكيد (النّفيُ بما)، و(مِن الزّائدةُ المؤكِّدةُ) و(تكرارُ أدواتِ النّفي) هذه الأساليبُ أعطت قوّةً وأهميّةً لما أراد منهم الحقُّ ﷻ في الامتناع عمّا كانوا يفعلونَه من عاداتٍ، لم يوجبها اللّه، أو يأمر بها أو يشرِّعها.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ﴾، جملةٌ معطوفةٌ على سابقتِها وفيها مع العطف استدراكٌ بالحرف ﴿وَلَٰكِنَّ﴾[1]، وهو حرفٌ يقتضي وجودَ جملةٍ اسميّةٍ، يكون أوّلًا اسمًا له، وهو قولُه ﴿ٱلَّذِينَ﴾، ولما كان اسمًا موصولًا فإنّه يقتضي وجودَ الصّلة، وحقُّها أن تكون جملةً، وهي هنا قولُه ﴿كَفَرُواْ﴾، فعلٌ ماضٍ يدلُّ على ثبوت كفرِهم وفاعلِه.

(1) ومعنى الاستدراك: أن تنسب حُكمًا لاسمها، يخالفُ المحكومَ عليه قبلها. المراديّ، الجنى الدّاني، ص: 615.

مجيئُ الخبرِ ﴿يَفْتَرُونَ﴾ جملةً فعليّةً مضارعيّةً تفيدُ تجدّدَ الفعلِ:

أمّا خبرُها، فهو الجملةُ الفعليّةُ ﴿يَفْتَرُونَ﴾، ومجيئُها بالفعل المضارع يفيدُ التّجدّدَ، فكأنّهم في كُلِّ مُدّةٍ يُظهرون افتراءً جديدًا على الله، وآيةُ ذلك أنّ هؤلاء وُصفُوا بالمبتدعةِ؛ لأنّهم "الَّذينَ ابتدعُوا هذهِ الضَّلالاتِ، لمقاصدَ مختلفَةٍ، ونسبوهَا إلى الله"[1]، ومعلومٌ أنّ المبتدع يخرجُ كلَّ يوم بشيءٍ جديدٍ منَ الضّلالاتِ والبِدعِ، فهو في حدوثٍ وتجدُّدٍ في بِدعِه، لذلك عبّر عنه بالفعل المضارع الدّالِّ على التّجدّدِ والحدوثِ، وجعل ابنُ عاشور[2] هذا الفعلَ ﴿يَفْتَرُونَ﴾، وزنه (يَفتَعِل) دالًّا على المبالغةِ، والمبالغةُ والتّجدّدُ والحدوثُ لا يتعارضان.

الفعلُ (يَفتَرُونَ) دالٌّ على المبالغةِ الّتي لا تتعارضُ مـع الـتّـجـدّدِ والحدوثِ

الاستدراكُ بـ(لكن) يَنسِبُ حُكمًا لاسمها، وهو الافتراءُ يخالفُ ما قبلَها:

ولما كانت ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ للاستدراك، فهنا نسبَ حكمًا لاسمها، وهو الافتراءُ، يخالفُ ما قبلَها، وهو النّفيُ الحاصلُ من جميع الوجوهِ، مع قُوّة التّوكيدِ، من أنّ الله تعالى قد أمرَ أو شرّعَ أو أوجبَ البَحيرةَ والسّائبةَ والوصيلةَ والحامِي، فهذا الجعلُ بزَعمهم افتراءٌ عليه ﷻ.

في الآيـةِ مـزيـدُ تشنيعٍ عليهم، بجعلِ الافـتـراءِ مُتعدّيًا مفعولَه (الكذب) مع أنّه هو إيّاه

ثمّ جعل فعلَ الافتراء متعدّيًا، وجعل مفعولَه ﴿ٱلْكَذِبَ﴾، مع أنّ معانيَ الافتراءِ هو الكذبُ، وفي ذلك مزيدُ تشنيعٍ عليهم، وعلى ما كانوا يفعلونه، فضلًا عن أنّ أصلَ الافتراءِ من فرَى الثّوبَ إذا قطّعه، فكثرةُ مرادفةِ الافتراءِ للفظةِ الكذبِ "للإشارة إلى أنّه كذبٌ مقطوعٌ بأنّه كذبٌ"[3]، أي أنّ كذبَهم مؤكّدٌ، ولا مجالَ فيه لأدنى صِدقٍ.

دَلالةُ التّعبيرِ بالمصدرِ على المعنى وبلوغِ الغايةِ:

والتّعبيرُ بالكذبِ فيه مزيدُ تبشيعٍ لعملِهم؛ لأنّ الكذبَ مصدرٌ، لذلك يُوصفُ أحيانًا بالمصدرِ للدّلالةِ على قُوّة الوصفِ، وأنّه بلغَ

الـــوصـــفُ بالمصدرِ أقـوَى مـنَ الأوصـافِ الأُخـرى في هذا المضمارِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/74.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 4/10.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2376.

الغايةَ، حتّى أصبحَ الحدثَ نفسَه، لكثرةِ مُمارستِه له، كقولِنا: (هَذَا رَجُلٌ عَادِلٌ)، لشخصٍ يتميّزُ بالعدالة، فإذا أردنا المبالغةَ والتّوسعةَ، قلنا: (هذا رجلٌ عدلٌ)، فوصفنا الرّجلَ بالمصدرِ، و(عَدلٌ) وهذا الوصفُ على سبيل المبالغةِ؛ لأنّ حقَّ المصدر أن لا يُنعتَ به لجمودِه، والخلاصةُ أنّ الوصفَ بالمصدر الّذي هو الحدثُ المجرّدُ، أقوَى منَ الأوصافِ الأُخرى، لذلك وصفَ اللّه تعالى ابنَ نوحٍ ﷺ بالمصدر بقولِه تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ﴾ [هود: 46]، فلم يقل إنّه عاملٌ أو يعملُ، بل وصفهُ بالمصدر منه وهو (عَمَلٌ)، يريد من ذلك أن يقول: إنّ ابنك قد تحوّل إلى عملٍ غيرِ صالح، ولم يبقَ فيه من عُنصرِ الذّات شيءٌ، بل أصبح حدثًا مجرّدًا خالصًا على المبالغةِ في التّنكير عليه، ومثلُ ذلك يقال في افترائِهم الكذبَ، عبّر بالمصدر ليصلَ إلى الغاية في الحدثِ وهو الكذبُ، وفي قولِه: ﴿يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ﴾، من بابِ وضعِ الظّاهر مَوضعَ المُضمرِ؛ فإنّ لفظ الجلالة مذكورٌ قريبًا، فلو قال هنا (يفترون عليه الكذب)، لجاز لغةً، لكنّه أعاد الظّاهرَ؛ لأنّه أراد "تمكينَ نفسِه زيادةَ تمكينٍ"[1]، فضلًا عنِ التّعظيم وإدخالِ المهابة في نفوس المخاطَبين.

قولُه تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ جملةٌ تدلُّ على الحالِ:

الآيــةُ تفيدُ أنّ قلّةً منهم خلافُ الأكــثريّــةِ مـنَ المفترين

﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾: الواو عاطفةٌ، ويجوز أن تكون حاليةً، والجملةُ الاسميُّة بعدها في محلِّ نصبٍ على الحال، أي أنّهم يَفترون على اللّه الكذبَ، وأنّ أكثرَهم قد فقدُوا عقلَهم في هذه الحال الّتي هم عليها؛ لأنّ من يملكُ عقلًا لا يَفتري على اللّه الكذبَ، وقولُه: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾ مبتدأ، وقد أضيفُ إلى الضّمير (هم)، وقولُه: ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾، (لا) نافية، و(يعقلون) جملةٌ فعليّةٌ منفيّةٌ بلا، وعدمُ العقلِ هنا منسوبٌ لأتباعِهم؛ لأنّهم لا "يَنسبون التّحريمَ إلى اللّه

(1) السّكاكي، مفتاح العلوم، ص: 198.

حتّى يَفترُوا، ولكنّهم يقلِّدون في تحريمها كبارَهم"[1]، وقولُه: ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾، معناه أنّ أقلَّهم خلافُ ذلك، وهم المُفترون، وفي ذلك تقديمٌ منَ الأقلّ إلى الأكثرِ، أو منَ التّابع إلى المتبوع، أو منَ الخصوصِ إلى العُموم.

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/303.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع، سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 9 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-61-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 9 : سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-61-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3504784 بتاريخ 2023/03/27م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»